مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧١/٦/٧

مناقشات الدستور الجديد

حظر البقاء فى المناصب السياسية فترات طويلة

[] منع المسئولين من ترشيح أنفسهم فى مواقعهم لضمان عدم تكوين مراكز قوى

[] عدم جواز عزل الموظف دون قرار مسبب

ومنح المرأة مزيدا من الحقوق

كتب سامى متولى :

انتهت لجنة الاقتراحات المتفرعة عن لجنة الدستور من تبويب وتصنيف المقترحات التى تلقاها مجلس الشعب حتى أمس ، ومن بينها خطر البقاء فى المناصب السياسية فترات طويلة ، ومنع القيادات والمسئولين من ترشيح أنفسهم فى مواقعهم لعدم تكوين مراكز قوى ، وعدم جواز عزل الموظف دون قرار مسبب على ان يكون له حق الطعن فى قرار عزله ، ومنح المراة مزيدا من حقوقها بما يكفل مساواتها بالرجل .

وصرح المستشار اديب بطرس مقرر اللجنة بأن من ضمن المقترحات أن يكون دين الدولة هو الاسلام وأن يكون مصدرا اساسيا للقوانين ، وطالب فضيلة الامام الاكبر الدكتور محمد الفحام شيخ الازهر بابراز الناحية الخلقية والاهتمام بالتربية الروحية .

ويتضمن التبويب المقترحات التالية :

■ **في لجنة المقومات الاساسية للمجتمع**

اقترح الدكتور مصطفى السنودى أن ينص فى الدستور على أن القرآن الكريم والسنة أساس الدستور وأن دين الدولة الرسمى الاسلام ، وطالب بالنص على المساواة الكاملة أمام القانون والغاء الامتيازات الوظيفية ، وطالب عبدالحميد على بأن يكون سحب الثقة من عضو الاتحاد الاشتراكى من الجماهير التى انتخبته اذا رأت عدم صلاحيته والغاء حصانة العضو ، ومنع ذوى المناصب القيادية والمسئولين من ترشيح انفسهم فى مواقعهم منعا لتكوين مراكز القوى .

واقترح محمود عبد المقصود ضرورة النص على حماية الموظفين المفصولين بالطريق غير التأديبى وطالب ابراهيم عبد الله بأن تكون المناصب الرئيسية والقيادية بالانتخاب . وتطبيق العقوبات الواردة فى الشريعة الاسلامية .

وطالبت الدكتورة لطيفة الزيات بوضع قانون جديد للاحوال الشخصية ، وأن يتضمن الدستور حرية الحركة للمرأة ومنح المرأة مزيدا من الحقوق المدنية بما يكفل مساواتها بالرجل ، كما طالبت بالنص على محو أمية المرأة وأن يكون الانتخاب واجبا بالنسبة لها .

واقترح الدكتور ابراهيم شحاتة عدم جواز عزل موظف بدون قرار مسبب على أن يكون له حق الطعن فى قرار عزله ، وطالب أمير اسكندر بوضع الضمانات الكفيلة بجعل الاجهزة فى خدمة أهداف الجماهير ، وطالب الدكتور محمد فتاوى بالنص على حرية العقيدة وحرية الرأى التى لا تهدم عقيدة دينية ، وطالب نجيب محفوظ بضمان حرية الكلمة فى الكتاب والصحيفة وأن يكون للصحافة مثل ما للهيئة القضائية من الكرامة والحصانة .

■ **مقترحات بلجنة نظام الحكم :**

اقترح الدكتور ابراهيم شحاتة أن يكون للمعاهدات والاتفاقات والقرارات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والملزمة للدولة قوة اعلى من قوة القانون . وطالب الدكتور فتحى عبد الفتاح بحظر البقاء فى المناصب السياسية والقيادية فترات طويلة لعدم تكوين مراكز قوى . وطالب الشيخ محمد ابو زهرة بأن يكون لمجلس الشعب حق محاكمة الوزراء اذا ارتكبوا من الافعال ما يخالف الدستور أو الاخلاق أو الامانة . وطالب الدكتور سليمان الطماوى بالتوازن بين المؤسسات الشعبية وبين أجهزة الدولة التنفيذية . وطالب الدكتور عبد الحميد حشيش أن تكون المدة القصوى لرياسة الجمهورية فترتين فقط ، وأن يتم تقلد نائب رئيس الجمهورية لمنصبه بطريق الانتخاب .

واشار الدكتور عصام الدين جلال الى ضرورة تحديد العلاقة بين التنظيم السياسى والاجهزة التنفيذية وبين الاجهزة التشريعية والاجهزة التنفيذية ، وطالب الدكتور محمود حافظ بانشاء مجلس للدفاع القومى تمثل فيه الخبرتان العسكرية والمدنية معا ، ومراعاة تكامل مجلس الدفاع القومى المصرى مع مؤسسات اتحاد الجمهوريات العربية وعلى رأسها مجلس رئاسة الاتحاد ولجنة الامن القومى بحيث لا تتداخل الصلاحيات بينها ، كما

طالب بوجوب تحديد مدة لكل سلطة حاكمة وتحديد اختصاصاتها لمنع التنازع فيها .

■ **مقترحات بلجنة الادارة المحلية :** اقترح السيد حمدى عاشور وزير الادارة المحلية وضع الاسس الاولى للمجالس الشعبية وتشكيلها واختصاصاتها فى الدستور نفسه ، وحسم العلاقة بين المجالس الشعبية الجديدة والمجالس المحلية القائمة ، وانشاء مجالس شعبية منتخبة تختص بالتخطيط والرقابةوالتوجيه وفرض الرسوم المحلية واقتراح التشريعات المحلية فى حدود القوانين الاساسية للدولة .

واقترح الدكتور سليمان الطماوى ان يكون تشكيل المجالس المحلية ورئاستها بالانتخاب المباشر فى جميع مستوياتها . وضرورة استقلال المجالس المحليةوتوفير الضمانات لها . واقترح الدكتور محمود حافظ ضرورة الانتقال من مرحلة الادارة المحلية الى مرحلة الحكم المحلى الشعبى ووضع الاسس الكفيلة بقيام علاقات سليمة بين تحالف قوى الشعب العاملة وبين مجالس الحكم المحلى الشعبى .

٨ لجان لنظام الحكم

واجتمعت لجنة نظام الحكم أمس برياسة السيد مصطفى كامل مراد وكيل مجلس الشعب وناقشت خطة عملها ، وقررت تشكيل ٨ لجان فرعية تتولى كل منها مناقشة موضوع محدد ، وهى لجنة للاتحاد الاشتراكى ومقررها الدكتورجمال العطيفى ، ولجنة لطبيعة نظام الحكم ومقررها الدكتور محمد كامل ليلة ،ولجنة لمجلس الشعب ومقررها الدكتور ابراهيم درويش ، ولجنة لرئيس الدولة ونواب الرئيس والوزراء ومقررها الدكتور عبد الحميد متولى ، ولجنة للمجالس النوعية المتخصصة ومقررها الدكتور عبدالناصر العطار ، ولجنة لهيئات الرقابة ومقررها الدكتور جعفر عبد السلام ، ولجنة للمنظمات الجماهيرية ومقررها الدكتور احمد سلامة ، ولجنة للقضاء ومقررها المستشار بدوى حمودة .

وبدأت أمس اللجان الفرعية للجنة المقومات الاساسية اجتماعاتهاوستجتمع صباح اليوم لجنة الادارة المحلية لوضع خطة عملها ■